العدد (1960) السنة الثامنة - الأربعاء (10) تشرين الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

مَزارِع الكهرباء

إحسان شمران الياسري

مشكورة شبكة الإنترنيت، إذ توفر لنا ملايين الصفحات في مختلف المجالات. ولأني أبحث عن شيء له صلة بـ (مُصيبة الكهرباء)، فقد توفرت لي عشرات الصفحات.. وسآخذ شيئا منها:

إن عملية توليد أو إنتاج الطاقة الكهربائية هي عملية تحويل الطاقة من شكل إلى آخر حسب مصادر الطاقة المتوفرة في مراكز الطلب عليها، وحسب الكميات المطلوبة من هذه الطاقة..

وعلى هذا، تُحدد أنواع محطات التوليد وكذلك أنواع الاستهلاك وأنواع الوقود ومصادره.. فهناك محطات التوليد البخارية والنووية والمائية ومن المد والجزر ومحطات التوليد ذات الاحتراق الداخلي (ديزل – غازية) ومحطات التوليد بواسطة الرياح أو من الطاقة الشمسية.

ودون الدخول في تفاصيل فنية لا نقدر عليها في هذه المساحة، نقول ان محطات توليد الكهرباء بواسطة الرياح ممكنة، إذ يمكن استغلال الرياح في الأماكن التي تعتبر مجاري دائمة لهذه الرياح في تدوير مراوح كبيرة وعالية لتوليد الطاقة الكهربائية. وهناك مدن صغيرة في الولايات المتحدة وأوروبا تستمد الطاقة الكهربائية اللازمة للاستهلاك اليومي من محطة توليد كهرباء تعمل بالرياح يبلغ طول شفرة مروحتها ٢٥ مترا.

فتصوروا (سموم) الصيف، وعواصف الشتاء تستطيع حل مشكلة الكهرباء عندما ننشئ مزرعة من الطواحين الهوائية في طريق هذه الرياح.

وتستطيع محطات التوليد بالطاقة الشمسية حل مشاكلنا ايضا.. فالخلايا الشمسية هي عبارة عن محولات فولتضوئية تقوم بتحويل ضوء الشمس المباشر إلى كهرباء، وهي نبائض شبه موصلة وحساسة ضوئياً ومحاطة بغلاف أمامي وخلفي موصل للكهرباء.

وقد تم تطوير تقنيات كثيرة لإنتاج الخلايا الشمسية عبر عمليات متسلسلة من المعالجات الكيميائية والفيزيائية والكهربائية.

وقد نُشر قبل فترة تقرير عن رغبة أوروبا بنشر خلاياها الشمسية فوق أراضي شمال أفريقيا لوجود الشمس بوفرة..

وليت وزارة الكهرباء العراقية تؤجر بعضا من صحارانا الشاسعة لإنتاج الكهرباء لحساب جمهورية مالطا الاشتراكية الديمقراطية، لأننا كوطن اكتفينا من الكهرباء الوطنية!

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

مـهـرجـان أبـــو ظـبـــي .. ومـقـاومـة الـتـطـبـيـع

حسين عبد الرازق

تابعت في مساء السبت الماضي مناقشة قرار اتحاد النقابات الفنية في مصر مقاطعة مهرجان أبوظبي السينمائي الذي أقيم في الأسبوع قبل الأخير من الشهر الماضي لتورطه في (التطبيع) مع إسرائيل كما قيل، ففي وقت واحد تقريبا استضاف برنامج "٩٠ دقيقة" على المحور في أحد فقراته التي أدارتها (ريهام السيهلي)، د. فاروق الرشيدي وكيل اتحاد النقابات الفنية والناقد الزميل (طارق الشناوي) والزميلة (حنان شومان) الصحفية باليوم السابع، بينما كانت (منى الشاذلي) تطرح نفس القضية في برنامج (العاشرة مساء) على قناة دريم وتجري اتصالات تليفونية حولها.

فطبقا لما نشر على الموقع الإلكتروني لصحيفة (اليوم السابع) فقد وجه مهرجان أبوظبي الدعوة للمنتجة البريطانية (ليسلي أدوين) منتجة الفيلم البريطاني (الغرب هو الغرب) ومنح الفيلم جائزة الجمهور وقدرها ٣٠ ألف دولار، ووقفت (ليسلي أدوين) في الحفل الختامي يوم ٢٢/ تشرين الأول أكتوبر لتعلن أنها إسرائيلية وتفخر بإسرائيليتها، وسارع الزميل والصديق سمير فريد بكتابة مقالة في المصري اليوم "السبت ٦ تشرين الثاني / نوفمبر" عن هذه الواقعة مستندا إلى ما نشر على بعض المواقع الإلكترونية ومعترفا بأنه لم يحضر حفل ختام مهرجان أبوظبي يوم ٢٢ أكتوبر، وكان اتحاد النقابات الفنية قد سبقه بإصدار بيان يوم الأربعاء ٣ نوفمبر بعد اجتماعات بين ممدوح الليثي رئيس الاتحاد وأشرف زكي نقيب الممثلين ومسعد فودة نقيب السينمائيين ومنير الوسيمي نقيب الموسيقيين، أعلن فيه مقاطعة مهرجان أبوظبي السينمائي الدولي، وحذر أعضاءه التعامل مع المهرجان (إلا بعد قرار رسمي من مهرجان أبوظبي باستبعاد كل ما هو إسرائيلي أو له علاقة بإسرائيل عن المهرجان).

ونفى الزميل طارق الشناوي خلال وجوده في برنامج "٩٠ دقيقة" ثم في اتصال تليفوني مع برنامج (العاشرة مساء) واقعة إعلان (ليسلي أدوين) عن إسرائيليتها في الحفل الختامي يوم ٢٢ أكتوبر . وكان طارق الشناوي حاضرا هذا الحفل . مؤكدا أنها لم تحضر الحفل الختامي أصلا ولم تكن هي التي تسلمت الجائزة، وانتقد الشناوي تسرع اتحاد النقابات الفنية باتخاذ موقف دون التأكد من صحة الواقعة، وأقره كل المشاركين في النقاش على ذلك.

ولفت نظري ما قالته الناقدة الشابة الزميلة حنان شومان، عندما تساءلت عن تعريف التطبيع ومتى يعتبر المصري أو العربي مطبعا، وهو تساؤل مشروع، خاصة من أجيال لم تكن قد ولدت بعد عندما أثيرت قضية التطبيع في نهاية السبعينات، منذ ٣٢ عاما تحديدا، أو لم تكن في عمر يمكنها من متابعة الشأن العام.

فمعركة مقاومة التطبيع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقرار رئيس جمهورية مصر العربية الراحل (أنور السادات) الذي فاجأ المصريين والعرب وعديدين من أركان حكمه، بعزمه الاعتراف بإسرائيل وقبوله الدخول في مفاوضات مباشرة معها وتوقيع صلح منفرد وجزئي معها، خروجاً على قرارات قمة الخرطوم التي صاغت موقف الإجماع الرسمي العربي بعد هزيمة ١٩٦٧ في شعار.. (لا اعتراف، لا صلح، لا مفاوضات مباشرة)، وهكذا سافر السادات إلى القدس المحتلة في ٩١ نوفمبر١٩٧٧ بادئاً رحلة الاستسلام لإسرائيل، بعد ٤ سنوات من انتصار أكتوبر ١٩٧٣، وهو ما قاده بعد ذلك إلى توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ واتفاقية الصلح (المصرية . الإسرائيلية) بين السادات وبيغن في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩.

كان أول صوت يرتفع بمعارضة هذه السياسات هو صوت (حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي) في ١٦ نوفمبر ١٩٧٧ بمجرد إعلان السادات عزمه زيارة إسرائيل، فأصدر بيانا وقعه خالد محيي الدين ود. يحيي الجمل معترضا على الزيارة ومحذرا من التطبيع.

وعقب توقيع السادات وبيغن وكارتر على وثيقتي كامب ديفيد في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ،أعلن التجمع رفضه الاتفاقيتين وأصدر بيانا جاء فيه أن قراءة الوثيقتين (توضح أن مصر هي الخاسرة من العلاقات (الطبيعية) مع إسرائيل والتي تلتزم بها في الاتفاقية)، وأوضح البيان الأخطار الاقتصادية والسياسية والثقافية للتطبيع مع إسرائيل، موضحا أن (القاهرة ستكون الباب الذي تدخل منه للمنطقة ثقافة إسرائيل الصهيونية العنصرية بكل ما تنطوي عليه من تناقض مع الثقافة العربية والإسلامية والمسيحية).

وفي ٢٦ مارس ١٩٧٩ وقع السادات وبيغن وكارتر معاهدة الصلح بين حكومتي مصر وإسرائيل، التي نصت على إقامة علاقات طبيعية وودية بين مصر وإسرائيل، تتضمن (الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع..).

وأصدرت السكرتارية العامة للتجمع في اليوم التالي مباشرة بياناً يرفض المعاهدة ويدعو (كل المواطنين على اختلاف مواقفهم السياسية لمقاطعة إسرائيل والوجود الإسرائيلي داخل مصر.. لمقاطعة السفير الإسرائيلي والبضائع الإسرائيلية والسياحة الإسرائيلية والثقافة العنصرية الصهيونية، لمقاطعة جميع صور التعامل مع الإسرائيليين الذين يدخلون مصر في صورة الغزاة الجدد بصلفهم وغرورهم واستعلائهم العنصري)، ونجح خالد محيي الدين في ٤ نيسان/ أبريل في إقناع أعضاء مجلس قيادة الثورة الأحياء (عبد اللطيف البغدادي، زكريا محيي الدين ، حسين الشافعي ، كمال الدين حسين) في إصدار بيان ضد المعاهدة، وأصدر ١٥ من نواب الشعب المعارضين بياناً ضد المعاهدة وصوتوا ضدها في البرلمان، واتخذ عدد من النقابات المهنية قرارات بمقاطعة إسرائيل ورفض التطبيع، وكوّن حزب التجمع مع عدد من الكتاب والمثقفين (لجنة الدفاع عن الثقافة القومية) لمقاومة التطبيع الثقافي.

ولم تقتصر معركة مقاومة التطبيع على البيانات وإعلان المواقف بل نزل الحزب إلى الشارع، ولجأت السلطة لفرض حصار على حزب التجمع وحزب العمل الذي انضم لمقاومة التطبيع عام ١٩٨٠، وتعرض قادة التجمع وكوادره لحملات اعتقال متتالية، بدأت فجر ٢٦ مارس ١٩٧٩ . يوم توقيع المعاهدة، ثم في شباط / فبراير ١٩٨٠ عشية رفع العلم الإسرائيلي في أول عاصمة عربية (القاهرة)، وخلال زيارة (إسحاق نافون) رئيس دولة إسرائيل مصر، وخلال معرض القاهرة الدولي الثالث عشر للكتاب التي شاركت فيه إسرائيل كانون الثاني /يناير ١٩٨١-، ثم مع مشاركة إسرائيل في سوق القاهرة الدولية في مارس ١٩٨١، ولم تتوقف هذه المعارك خلال الثمانينات والتسعينات، مما أدي إلي هزيمة التطبيع شعبيا رغم التطبيع الحكومي الرسمي.

وواجهت حركة مقاومة التطبيع عدداً من الإشكاليات والخلافات حول عدد من القضايا:

.. أولها الموقف من قضية التسوية للصراع العربي – الإسرائيلي..

وقضية الموقف من عرب ١٩٤٨ الذين صمدوا في أرضهم ويحملون الجنسية الإسرائيلية.

والموقف من المؤتمرات الدولية خارج مصر والعالم العربي والتي يشارك فيها إسرائيليون.

القضية الرابعة تتعلق بزيارة الأراضي الفلسطينية (الضفة وغزة) بعد توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي.

وموقف النقابات من أعضائها الذين يخالفون قرارات مجالسها أو جمعياتها العمومية بالمقاطعة.

وأخيراً قضية ما سمي بـ (الحوار) أو التطبيع بين قوى السلام في مصر وإسرائيل

وهذه القضايا مازالت محل خلاف وشد وجذب بين القوى الوطنية في مصر، وهي خلافات لا توقف حركة مقاومة التطبيع والنضال ضد الصهيونية ودولة إسرائيل العنصرية التوسعية.

ظاهرة السكن العشوائي في المدن العربية

مـديـنـة دمـشـق نمـوذجـاً

حواس محمود

يشكل الإسكان المعضلة الرئيسية للعديد من المدن الرئيسية حيث يزداد الطلب على مساكن العزاب والوافدين، والمشروعات الإسكانية عاجزة عن تلبية احتياجات المواطنين على اختلاف مستوياتهم ، وهذا العجز يسبب قيام ضواحي الصفيح على أطراف المدن، وتقدر بعض الدراسات أن ٣٠ – ٥٠ بالمئة من سكان المدن في العواصم العربية تعيش في ظروف سكنية غير ملائمة كما أن الكثافة السكانية تصل في بعض المناطق السكنية إلى ٢٤،٠٠٠ نسمة / كم٢ إضافة إلى زحف مناطق العمل والصناعات والورش والكراجات إلى المناطق السكنية، وتأزم الأوضاع الصحية نتيجة لمشكلة النفايات والتلوث الجوي بسبب قرب المطارات والأوتوبيسات من المساكن، وكذلك التلوث البري والبحري، ومشكلة تصريف مياه المجاري (اختلاط مياه المجاري مع مياه الشرب) والأمطار التي تعطل السير ، بحيث أن الكثير من المدن العربية بات مطوقاً بأحزمة من السكن العشوائي (أو أحياء المخالفات) الذي يجرف في طريقه أراضي زراعية قيمة والذي يوفر البيئة التي ترتع فيها العديد من الأمراض البيئية منها والعضوية والنفسية والاجتماعية ، وانعدام الرعاية الصحية والترفيه، ثم النسبة العالية للعطالة والتوتر والنظرة المتدنية إلى الذات، وكل هذه العوامل تتضافر لخلق بيئة عليلة.

إن مشكلة السكن العشوائي ناتجة بطبيعة الحال عن عملية الهجرة من الريف إلى المدينة "التحضر" وناتجة أيضاً عن عدم وجود تخطيط عمراني مسبق قادر على استيعاب وتنظيم الزيادة السكانية في المدن في هذه المقالة سنتناول إحدى المدن التي تعاني هذه المشكلة وهي "دمشق" كحالة مأخوذة للدراسة، وهي لا تختلف ولا يختلف عنها (من حيث الخطوط العريضة والملامح الأساسية) باقي المدن العربية، لأن المشكلة ناتجة عن أسباب مشتركة بين المدن العربية .

السكن العشوائي في مدينة دمشق :

تشير إحدى الدراسات حول مفهوم " المخالفة في التخطيط التنظيمي " أن مناطق المخالفات أو السكن العشوائي هي رد فعل جماعي لسكانها على استثناء جماعي لهم فرضته شروط ونتائج المخطط التنظيمي" ، وترى هذه الدراسات أيضاً أن ظاهرة المخالفة تكشف قصور المخطط التنظيمي بإعطاء الناس القائمين بها الفرص المناسبة لأداء نشاطاتهم في إطار مناسب ضمن هذا المخطط ، وترجع دراسات أخرى قليلة أنجزت حول هذا الموضوع نشوء هذا النوع من السكن حول المدينة إلى أسباب عديدة ، يأتي في مقدمتها الأهمية الكبرى لمدينة دمشق كمركز صناعي تجاري إداري وثقافي مهم في القطر ، وهذا ما جعل المدينة أحد المراكز الرئيسية الجاذبة التي يقصدها المهاجرون بحثاً عن العمل أو الدراسة أو ممن أجبرتهم الظروف الخارجة عن أرادتهم للهجرة من داخل أو خارج القطر نحو دمشق ، وخاصة أولئك الذين دفعت بهم المعارك الحربية الإسرائيلية العربية في أعوام ١٩٤٨ – ١٩٦٧ من فلسطين ومن الضفة الغربية والجولان عام ١٩٦٧ نحو دمشق والمدن السورية الأخرى إنَّ النمو السكاني الطبيعي والعوامل المذكورة آنفاً أديا إلى زيادة كبيرة للسكان في مدينة دمشق إذ أن عدد سكان المدينة عام ١٩٦٠ كان يبلغ ٥٣٠ ألفاً تضاعفت عام ١٩٨١ إلى ١،٢٥٠،٠٠٠ نسمة وأظهرت تقديرات المكتب المركزي للإحصاء أن عدد سكان دمشق وضواحيها قد بلغ مليوني نسمة عام ١٩٨٩ إلا أن إحدى الدراسات حول الأحياء المخالفة في دمشق وضواحيها قدرت هذا العدد بنحو (٣،٥) مليون أي ربع سكان سوريا تقريباً في تلك الفترة، جدير بالملاحظة أن مدينة دمشق التي كانت نقطة جاذبة رئيسية لسكن المهاجرين في الستينيات لم تعد كذلك في ما بعد بخلاف العواصم الأخرى في العالم العربي ، حيث قامت التجمعات السكانية في ريف مدينة دمشق باستقطاب المهاجرين الذين لم يعد بإمكانهم تأمين مساكنهم في المدينة ، ومما يثبت ذلك أن نمو سكان مدينة دمشق بلغ ٤،٦ بالمئة مقابل ٢،٦ بالمئة في ضواحي دمشق بين عامي ١٩٦٠ – ١٩٧٠ م وانعكس هذا الوضع خلال فترة أعوام ١٩٧٠ – ١٩٨١ فارتفع المعدل إلى ٥،٥ بالمئة من الضواحي وانخفض في المدينة إلى ٣ بالمئة نتيجة للاكتظاظ السكاني في العاصمة وعدم قدرتها على استقبال المزيد من المهاجرين ، وبروز الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في مجال السكن التي أدت إلى تحول المهاجرين نحو أطراف المدينة وضواحيها ، وهناك أسباب أخرى لظهور السكن العشوائي في مدينة دمشق وضواحيها تكمن في عدم استطاعة القطاع الحكومي في مجابهة الطلب المتزايد على السكن الرخيص لإيواء هؤلاء القادمين ، وعدم وجود ستراتيجية عمرانية لمجابهة المشكلة ، ويمكن تقسيم هذه التجمعات العمرانية المخالفة حسب وظائفها إلى تجمعات سكنية أو صناعية أو مختلفة ترفدها مناطق تجارية مخالفة ، وقد تكون هذه التجمعات على شكل شريطي عندما ما تنتشر وتتوزع على طول الطريق ، وقد تكون كتلية تنتشر في جميع الاتجاهات ، وتنتشر هذه التجمعات العمرانية حول دمشق في جميع الاتجاهات في ما عدا الجهة الشمالية الغربية حيث لا تساعد التضاريس الطبيعية لجبل قاسيون على نشوء هذا النوع من السكن و تتميز هذه المناطق بارتفاع الكثافة السكانية إذ يبلغ متوسط هذه الكثافة (٦١ – ٨١ نسمة /كم٢ عام ١٩٩١) و يمكن أن تصل هذه الكثافة في بعض المناطق كمنطقة مخيم اليرموك إلى ١٢٨٥٧٢ نسمة / كم٢ وهي أعلى كثافة سكانية في العالم ، أما من الناحية الفيزيائية فتتنوع مواد البناء المستعملة من بيوت بنيت من الخشب و الطين إلى بيوت بنيت من البلوك الأسمنتي مع سقف خشبي أو سقف من مادة الأترنيت الأسمنتية أو البيتون المسلح ، و هناك تفاوت كبير في توفير التجهيزات ضمن المساكن في هذه المناطق ، ففي حالات كثيرة تكون غرفة السكن هي المسكن و المطبخ في آن واحد، و قد تفتقر إلى الحمام. أما الكهرباء فأغلب تأمينها يتم بصورة غير شرعية ، و خصوصا في أطراف الأحياء الشعبية ، و بالرغم من أن الغالبية العظمى لسكان الأحياء المخالفة في دمشق قد قامت بشراء الأراضي المقسمة بصورة غير قانونية داخل أو خارج الحدود الإدارية للمدينة، فإنه يمكن ملاحظة حالات قليلة قد قام بها المواطنون ببناء مساكنهم على أراض مستملكة لصالح الجهات الحكومية (أملاك الدولة)، و من الملاحظ و بصورة واضحة إن عدوى ارتفاع الأسعار ارتفاعا هائلا للأراضي و المساكن قد بدأت تظهر حتى في هذه الأحياء ، و إن كانت لا تزال أسعارها أقل بكثير مما هو عليه في المناطق المنظمة و هذا ما جعل إمكانية تأمين قطعة أرض أو مسكن في هذه الأحياء صعبا جدا على غالبية الشريحة الاجتماعية التي تتوجه عادة إلى مثل هذه الأحياء و التي معظمها من ذوي الدخل المحدود، و تجدر الإشارة إلى أن تحولات اقتصادية و اجتماعية جديرة بالاهتمام و العناية قد بدأت تظهر بل ظهرت فعلا في المناطق الريفية المجاورة لدمشق ، و التي توسعت كثيرا و أضحت أماكن جذب للسكان الذين لم يستطيعوا تأمين السكن في المدينة ...

إجراءات لحل المشكلة : يمكن تصنيف إجراءات لحل المشكلة إلى فئتين:

١-إجراءات ذات طابع علاجي- تنفيذي بعد ظهور السكن العشوائي

٢- إجراءات ذات طابع وقائي –تخطيطي مسبق قبل ظهور السكن العشوائي

أولاً الإجراءات العلاجية : و تتضمن خيارين : الخيار الأول هو القبول باستمرار النمو غير المرخص في المدن، و بالتالي القبول بالتمدد الفوضوي – العشوائي –لها ، وهذا خيار غير مقبول، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم المشكلة و خروجها عن إمكانية الحل الناجح ، و خاصة إذا لاحظنا الصعوبات الكبيرة التي تعترض الجهات المسؤولة عند محاولتها التدخل لتحسين مستوى هذه الأحياء و إمدادها بالخدمات الحضرية اللازمة.

الخيار الثاني : يتضمن هذا الخيار إزالة هذه الأحياء و إعادة إسكان المواطنين الساكنين فيها، و قد أثبت هذا الخيار عدم واقعيته و ذلك لعدم إمكانية تنفيذ برامج ضخمة لإسكان هذه الأعداد الهائلة من السكان ، كما يجب أن يؤخذ بالحسبان هدر الأموال و كميات من المواد كبيرة التي استخدمها سكان هذه الأحياء و المناطق لبناء مساكنهم ، و من جهة أخرى فإن مناطق السكن العشوائي لا تحتاج إلى القمع الذي أثبت عدم جدواه بقدر ما تحتاج إلى النظرة الشاملة التي تدعم التوجهات نحو تزويدها على الأقل بالحد الأدنى من الخدمات أي محاولة تنظيمها و ترتيبها (وهذا ما تم اللجوء إليه في سوريا)

ثانيا الإجراءات الوقائية (التخطيط المسبق) : يمكن تلخيص الإجراءات الوقائية بالنقاط الآتية: ١- إن المدينة جزء من المجتمع تتكامل مع المدن الأخرى و ترتبط معها و مع القرى و البادية علاقات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية ، و لذلك يجب وضع سياسات سكانية للدولة تتضمن معدلات النمو و مستويات الخصوبة و الوفيات ووضع دراسات بشأن توزيع السكان بين المناطق الريفية و الحضرية لتكون هذه السياسة قاعدة للتخطيط التنموي .

٢- ربط السياسة السكانية مع برنامج للتربية المتكاملة تهدف إلى تشجيع بناء نمط متوازن للمستوطنات الحضرية (المدن الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة) و كذلك التركيز على تطوير الصناعات الريفية ، و توفير الخدمات المتنوعة للتخفيف من حدة الفروق بين نمط الإنتاج و نمط الحياة بين الريف و الحضر .

٣- ضرورة وجود التشريعات التي تحدد سوق العقارات و تحد من الاستخدام غير المتوازن للأراضي (باعتبار أن ارتفاع أسعار الأراضي يعتبر عنصرا معوقا لتنفيذ المشروعات التنموية في المدن) و تساعد في تمكين الإدارات المحلية من تطبيق التخطيط المناسب لمختلف الفئات الاجتماعية .

٤- مراعاة التوزيع الايكولوجي للصناعات بين المدن و القرى و إنشاء المؤسسات الهيكلية اللازمة لها و زيادة الاستثمارات الإنتاجية سواء النابعة من النفط أو من التحويلات الخارجية أو من الواردات و الإنتاج المحلي و إنشاء مدن ذات وظائف إنتاجية :

وإضافة إلى النقاط الأربعة السابقة و بالتوافق و الانسجام مع مضامينها فإن الحل الأسلم و الأ نجح هو إنشاء مناطق التوسع و الاحتياط لاستيعاب الزيادة السكانية العادية و الطارئة...

مناطق التوسع و الاحتياط :

تتناسب أبعاد هذه المناطق في الدرجة الأولى مع عدد سكان المدن التابعة لها بغية تأمين احتياجاتهم ، إلا أن خصوصيات الأراضي المحيطة بالمدن و الثروات الموجودة فيها، و كذلك الواقع المناخي تلعب دورا في رسم الحدود النهائية لهذه المناطق ، و تستوعب هذه الأراضي أولاً المناطق السكنية اللازمة لاستيعاب الزيادتين الطبيعية و الطارئة في عدد السكان الذين سينتقلون من أماكن سكنهم الحالية بعد تنفيذ المخططات التنظيمية الجديدة نتيجة لتحسين الواقع السكني ، و إيجاد التوازن في الكثافة السكانية مع كامل مساحة المدينة ، وتتطلب المناطق السكنية الجديدة ربطا جيدا من المناطق الصناعية ،و لذلك فإن الحدود المرسومة لمناطق التوسع و الاحتياط يجب أن تساعد و أن تستوعب هذه الشبكة و أن تؤمن في الوقت نفسه ربطا جيدا للمدينة و توسعها بالشبكة العامة للمواصلات على المستوى البعيد، كما أنّ هناك ضرورة لتخفيض مناطق التوسع و الاحتياط لاستثمار الثروات الطبيعية و تحسين الواقع الصحي و التخفيف من ظواهر التلوث و ذلك لاستيعاب الصناعات الملوثة أو الخطيرة أو السرية المنقولة من المدينة ، و تحتاج الصناعات الجديدة التي ستنشأ أيضا إلى مساحات كبيرة من الأراضي لضرورات الحماية البيئية و الأمنية .

إن المساحة اللازمة لاستيعاب تطور السكان على المدى القريب تعادل ثلث مساحة المدينة الحالية ، و يمكن لهذه المساحات أن تزيد أو تنقص حسب كثير من الظروف ، و يجب أن تكون الأراضي المخصصة لمناطق التوسع و الاحتياط محيطة بالمدينة ما عدا الحالات التي يظهر فيها عارض طبيعي يمنع ذلك – بحر – نهر – جبل .....الخ عندها ، يمكن لمناطق التوسع و الاحتياط أن تبنى خارج حقول الأشجار و الغابات و بعيدا عن أماكن الاستجمام و الراحة ، و تعزل الصناعات الخطرة و السرية و الملوثة بمناطق خضر كثيفة للحماية البيئية .

التوزع السكاني في مناطق التوسع و الاحتياط:

تدرس المخططات التنظيمية عادة لفترة تتراوح بين ١٥-٢٥ سنة و على هذا المخطط أن يستوعب مجموعة الزيادتين الطبيعية و الطارئة إضافة إلى السكان الذين ينتقلون من المدينة رغبة في تحسين واقعهم السكني أو السكان الذين أزيلت مساكنهم،إما للتخفيف من الكثافة (كما في المراكز التاريخية للمدن) أو لاستكمال المساحات اللازمة للخدمات أو لتوسيع المساحات الخضر في مراكز المدن أو تحسين شبكة المواصلات ، و يمكن تصنيف سكان هاتين المنطقتين ضمن ثلاث فئات :

١- الفئة الثابتة و يعمل سكانها في الصناعة و الزراعة الموجودة ضمن المنطقة .

٢- الفئة التي تعمل في المدينة الأم و تقطن في مناطق التوسع .

٣- الفئة الأخيرة و هي فئة العاملين لفترات زمنية محددة و فئة المصطافين الذين يقضون أوقات عطلهم أو أوقات فراغهم في المنطقة .

و لتأمين الحد الأدنى من الخدمات على نحو اقتصادي ، و خاصة المدارس الابتدائية يجب ألاّ يقل عدد سكان التجمعات الجديدة عن ٣٠٠٠ نسمة. أما التجمعات السكانية التابعة للمدن الكبيرة فيفضل أن تكون كبيرة إلى حد ما من ٥٠٠٠٠- ٨٠٠٠٠ نسمة لكي تؤمن لها الخدمات اللازمة و من مختلف الدرجات .

الأصـل والـصـورة

فريدة النقاش

تنفق الحكومة المصرية أموالا طائلة طبقا للتقارير، من أجل تحسين صورتها في العاصمة الأمريكية واشنطن والتواصل الإيجابي مع الإعلام، ويتصور القائمون على الأمر أن الصورة التي يقدمها الإعلام الأمريكي عن بلادنا يمكن تحسينها بالكلام وبصرف النظر عن تغير الأصل الذي تستمد منه الصورة عناصرها.

وفي هذا السياق نفسه بادر وزير المالية (يوسف بطرس غالي) بكتابة مقال في جريدة (الواشنطن بوست) نافياً ما يقوله بعض واضعي السياسات في العاصمة الأمريكية من أن مصر تعاني حالة من الركود، أو أن حكومتها تقاوم التغيير، وأخذ يسوق مبررات يسهل جدا الرد عليها من قبيل أن ما يهم غالبية المصريين هو مستوى المعيشة، وفي هذا الصدد تجتاز مصر مرحلة غير عادية من التحول، وحيث قال البنك الدولي إن مصر من أسرع الدول التي تنمو اقتصادياً في الشرق الأوسط خلال السنوات الثلاثة الأخيرة- وتجنب الوزير - بطبيعة الحال أي إشارة لقضية الديمقراطية التي يدور الجدل بشأنها بين الحكم والمعارضة على مدار السنين، إذ أن القيود على الحرية والديمقراطية كانت سببا في تفاقم الطابع الأمني للدولة الذي أصاب الحياة السياسية بالركود، وهو ما ينفيه الوزير على غير أساس، ولا تتجاوز المطالب إطلاق الحريات العامة وإعمال المعايير الدولية المعترف بها لهذه الحريات سواء في تداول المعلومات، أو في تحصين الانتخابات ضد التزوير، أو حماية المواطنين من انتهاكات الشرطة.

ولعل حكايات تعذيب (عماد الكبير) وقتل (خالد سعيد) أن تكون شاهدة ، فحسب على الانتهاكات وإنما أيضاً على نتائج حالة الطوارئ الدائمة المفروضة على البلاد منذ ثلاثين عاما دون انقطاع، وقد أفضت هذه الطوارئ الدائمة إلى انتشار ما أسميه بثقافة الخوف أو بالأحرى (ثقافة الطوارئ التي أدت بالإضافة إلى انهيار مستوي معيشة الطبقات الشعبية إلى الركود الذي ينفيه وزير المالية في مقاله، في حين يستند إليه الذين يكتبون في الصحف الأمريكية والأوروبية عن الأوضاع في مصر ويقدمون الصور التي تزعج الحكم فينفق الأموال لتحسينها.

ويغالط وزير المالية مغالطة فجة حين يقول: إن الحزب الحاكم هو الحزب الوحيد الذي يمتلك رؤية وسجلاً حافلاً لجلب رخاء ونمو مستمر في مصر، مستخدما نفس الفزاعة التي طالما أخاف بها الحكم كل القوى السياسية والاجتماعية الديمقراطية في البلاد، حين يقول ما معناه: إن البديل للحزب الحاكم هو الأصولية ودعاة الدولة الدينية، متجاهلاً طبعاً مسؤولية الحزب الذي حكم مصر عبر التزوير المتواصل للانتخابات، وعبر ثلاثين عاما متواصلة عن زيادة نفوذ قوى الأصولية والإسلام السياسي حين فرض القيود على الحريات وأطلق قوى السوق والرأسمالية المتوحشة، وانسحب تدريجياً من ميدان الخدمات الاجتماعية ليخلي الساحة لقوى الإسلام السياسي البالغة الثراء.

ولعل الكذبة الكبيرة في مقال وزير المالية أن تكون عن ارتفاع مستوى المعيشة في مصر، فمن سوء حظه أن الارتفاع المتواصل في أسعار السلع الغذائية قد جعل من الجوع حقيقة لا مجازاً.

وكان تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٠ قد خلص بعد دراسة تجارب التنمية في العالم إلى أن التركيز على تحقيق النمو الاقتصادي بدون الاهتمام الكافي بالسياسات الاجتماعية لم تكن سياسة صائبة، وأضاف أن هناك عديداً من الدول حققت نمواً مرتفعاً ولكنها لم تحقق الإنجاز المطلوب في التنمية البشرية، وأخرى على العكس أنجزت أهدافها التنموية في مجالات: التعليم والصحة رغم معدلات النمو الاقتصادي الصغيرة، وأطلق التقرير مؤشراً تم بموجبه تخفيض تقدير التنمية البشرية في مصر من ٦٢٠،٠ نقطة إلى ٤٤٩،٠ نقطة

ودعا التقرير إلى ضرورة مشاركة جميع أطراف المجتمع في تحمل أعباء الأزمة على ألا تتحمل الفئات الأقل دخلا العبء الأكبر وألا يتم التراجع عن الإنفاق على الاحتياجات الاجتماعية، وقدم التقرير تعريفه للديمقراطية باعتبارها قدرة الناس على المشاركة في صنع السياسات العامة لبلادهم، وفي بلادنا يصنع السياسات بعض رجال الأعمال أصحاب الحظوة والمرتبطين بالسلطة، مستفيدين من شبكة الفساد الواسعة.

هذا باختصار هو الأصل الذي يبني عليه الإعلام الأمريكي الصور، وبدلاً من الاتفاق على تحسين الصور نحن مدعوون لتغيير الأصل.